

بنك السلام ش.م.ب
 محضر إجتماع الجمعية العمومية العادلة
 المنعقد في يوم الخميس 14 شعبان 1443هـ
 الموافق 17 مارس 2022م

الوقت: ٠٩:٣٠ صباحاً
 المكان: فندق الموفنبيك - المحرق - مملكة البحرين

الرئيس: ترأس الاجتماع سعادة الشيخ خالد بن مستهيل المعشنى - رئيس مجلس الإدارة.
 النصاب: أعلن رئيس الاجتماع إكمال النصاب القانوني لعقد إجتماع الجمعية العمومية العادلة وفقاً لقانون الشركات والنظام الأساسي للبنك حيث بلغت نسبة حضور المساهمين (أصله ٩٥٠ كالة) ما مجموعه ٧٠.٦٥ % من إجمالي أسهم رأس مال البنك.
 مقرر الاجتماع: أجازت الجمعية تعين المستشار / إيهاب عبداللطيف أحمد - سكرتير مجلس الإدارة - مقرراً للإجتماع.

حضر الإجتماع من مجلس الإدارة كل من:

- 1- الشيخ خالد بن مستهيل المعشنى
- 2- السيد/ مطر محمد البلوشي (عبر Zoom)
- 3- السيد / سلمان صالح المحمد
- 4- السيد/ سالم عبدالله العوادي
- 5- السيد / زايد علي الأمين
- 6- السيد/ هشام صالح الساعي
- 7- السيد/ خالد سالم الحليان (عبر Zoom)
- 8- السيد/ الحر محمد السويدي (عبر Zoom)
- 9- السيد/ طارق عبدالحافظ العجيلي

سكرتير الإجتماع: المستشار إيهاب عبد اللطيف أحمد

وحضر من أعضاء هيئة الفتوى والرقابة الشرعية

- 1- الدكتور أسامة بحر

بينما حضر من الإدارة التنفيذية للبنك كل من:

- 1- السيد / رفيق النايض
 - 2- السيد / أنور مراد
 - 3- المستشار / إيهاب أحمد
 - 4- السيد / يوسف إبراهيم
- عضو هيئة الفتوى والرقابة الشرعية
- 1- الرئيس التنفيذي
 - 2- نائب الرئيس التنفيذي
 - 3- نائب الرئيس التنفيذي - سكرتير المجلس
 - 4- رئيس الشؤون المالية

وحضر الإجتماع كل من:

- 1- السيدة/ريان علي
- 2- السيد/حسين محمد
- 3- السيد/ عيسى الزياني (عبر الهاتف)
- 4- السيدة/ نوف البلوشي (عبر الهاتف)



١٧ ٥٥ ٥٥ ٥٠

P.O. Box : 18282, Manama

Kingdom of Bahrain

- | | |
|--|---|
| <p>- ممثل وزارة الصناعة والتجارة</p> <p>- ممثل مدعي حسابات البنك السادة KPMG Fakhro</p> <p>- ممثل مدعي حسابات البنك السادة KPMG Fakhro</p> <p>- ممثل شركة البحرين للمقاصة، مسجلٍ أسهم البنك.</p> <p>- ممثل كي بوينت، مسجلٍ أسهم البنك.</p> | <p>5- السيدة/ندى الدواودي (عبر الهاتف)</p> <p>6- السيد/جليل العالي</p> <p>7- السيد/محمود زليخ</p> <p>8-السيدة/ هبة مبارك</p> <p>9- السيد/ وجدي الجلاد</p> |
|--|---|

إستهل الاجتماع الشيخ خالد بن مستهيل المعشنى رئيس المجتمع باسم الله والصلة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه أجمعين، معلنًا ترحيبه بالسادة المساهمين وشكرهم على حضور الاجتماع، كما رحب بممثلي مصرف البحرين المركزي وممثلة وزارة الصناعة والتجارة والسياحة وممثلي السادة KPMG Fakhro مراقبى حسابات البنك وممثل مسجلٍ أسهم البنك. ثمّ شرع في طرح أجenda الاجتماع على النحو التالي:

1-المصادقة على محضر اجتماع الجمعية العامة العادية السنوي السابق والمنعقد بتاريخ 17 مارس 2021:

أبان الشيخ خالد المعشنى أنه قد تم تقديم نسخة من المحضر المذكور لجميع السادة المساهمين ولم ترد أيه ملاحظات أو إستفسارات بشأنه، وطلب من المساهمين الحاضرين إبداء أي ملاحظات لديهم أو إجازة المحضر والمصادقة عليه كما جاء. تمت المصادقة على المحضر من دون أي ملاحظات أو تعديلات.

قرار رقم 1: أجازت الجمعية بالإجماع محضر الاجتماع السابق المنعقد في 17 مارس 2021.

2-مناقشة تقرير مجلس الإدارة عن أعمال البنك للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021 والمصادقة عليه:

إستعرض الشيخ خالد المعشنى رئيس الاجتماع تقرير مجلس الإدارة الذيتناول أبرز جوانب أعمال البنك في عام 2021 والنتائج الجيدة التي حققتها البنك رغم صعوبة الأسواق والتحديات وطرق كذلك للخطط المستقبلية للبنك، ثمّ أتاح رئيس الاجتماع الفرصة للسادة المساهمين لإبداء أي ملاحظات لديهم على تقرير مجلس الإدارة المعروض على الجمعية العامة. ولما لم تكن هناك أيه ملاحظات حول التقرير:

قرار رقم 2: أجازت الجمعية بالإجماع تقرير مجلس الإدارة عن أعمال البنك للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021.

17 00 55 00

ص.ب. 18282، المنامة

مملكة البحرين

3 – الاستماع إلى تقرير هيئة الفتوى والرقابة الشرعية للبنك عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021:

استعرض الشيخ الدكتور أسامة بحر عضو هيئة الفتوى والرقابة الشرعية بالبنك تقرير هيئة الفتوى والرقابة الشرعية للبنك، وأبان أن الهيئة تؤكد أن مسؤولية تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في جميع أنشطة ومعاملات البنك تقع على عاتق إدارة البنك، مضيفاً أنَّ معاملات البنك المنفذة خلال العام لا تخالف في جملتها أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وذلك في حدود ما اطلعت عليه من معلومات وبيانات، وما قدمته الهيئة بشأنها من ملاحظات، وما أبدته إدارة البنك من استجابة لتنفيذ تلك الملاحظات. وكذلك راجعت الهيئة تقارير التدقيق الشرعي الداخلي والخارجي وأبدت ملاحظاتها عليها واطمأنَّت على قيام الإدارة التنفيذية بمتابعة هذه الملاحظات والعمل على معالجتها.

و ردًا على إستفسار السيد علي الطريف -كتابه- بشأن وجود فتوى شرعية للإستحواذ على أسهم بنك تقليدي أو لديكم حيلة شرعية أفاد البنك بأن هناك هيكل متافق مع الشريعة للإستحواذ المذكور (مجاز من قبل الهيئة الشرعية للبنك). في الواقع، الهيكل المعتمد يحاكي الهيكل الحالى المعمول به من قبل بنك الإئمار.

قرار رقم 3: أجازت الجمعية بالإجماع تقرير هيئة الرقابة الشرعية للبنك عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021.

4- الاستماع إلى تقرير مدققي الحسابات الخارجي عن البيانات المالية الموحدة للبنك للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021.

إستعرض السيد جليل العالى ممثلاً عن السادة KPMG Fakhro مدققي حسابات البنك تقرير مدققي الحسابات الخارجيين، وذكر أن البيانات المالية الموحدة المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع الجوانب الجوهرية، المركز المالى الموحد للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2021 ، ونتائج أعمالها الموحدة والتغيرات في حقوق الملكية الموحدة وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وذلك وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، بصياغتها المعده من قبل مصرف البحرين المركزي.

ولما لم تكن هناك آية ملاحظات أخرى حول التقرير:

قرار رقم 4: أجازت الجمعية بالإجماع مدققي الحسابات الخارجيين عن البيانات المالية الموحدة للبنك للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021.



17 00 55 00

ص.ب. 18282، المنامة

مملكة البحرين

alsalambank.com

5 - مراجعة ومناقشة البيانات المالية الموحدة للبنك للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021 والمصادقة عليها:

عرض رئيس اللائحة المالية للبنك السيد يوسف إبراهيم البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021 مبيناً أن البنك قد حقق أرباحاً صافية بلغت 21,37 مليون دينار بحريني أي بزيادة قدرها 134 % عن العام 2020م. وجاءت الزيادة في صافي الربح مدفوعة بالعائدات المرتفعة من أنشطة الأعمال الأساسية للبنك مقارنة عن الفترة السابقة وطلب رئيس الاجتماع من السادة المساهمين إبداء أي ملاحظات.

ورداً على استفسار المساهم عبدالرحمن بن سنان (يملك ما نسبته 0.001% من إجمالي أسهم البنك) عن مساهمة بنك السلام في مصرف السلام الجزائري و عن التباين الوارد في البيانات المالية لكلا البنكيْن حيث إن حصة البنك المذكورة في البيانات المالية الحديثة لمصرف السلام الجزائري مسجلة على أنها 37.43% في حين أنها مسجلة 14.42% في البيانات المالية لبنك السلام ، أوضح المستشار إيهاب أحمد أن ملكية البنك في مصرف السلام الجزائري 16.58% و صحيح أنها ارتفعت إلى 37.43% بعد إكتتاب البنك في كامل زيادة رأس مال مصرف السلام الجزائري - تُعد هذه الزيادة متطلباً إلزامياً من قبل بنك الجزائر المركزي - حيث إن بنك السلام البحرين كان المساهم الوحيد الذي قام بسداد كامل حصة زيادة رأس المال، موضحاً أنه تم تعديل عقد التأسيس والنظام الأساسي لمصرف السلام الجزائري بما يعكس الحصص الجديدة للمساهمين بعد زيادة رأس المال و من ضمنها حصة بنك السلام البحرين الجديدة البالغة 37.43% من إجمالي أسهم رأس المال الجديد لمصرف السلام الجزائري حيث تم تقديم ملف الزيادة بكامل محتوياته ومن ضمنها تعديل عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك بما يعكس الحصص الجديدة لبنك الجزائر المركزي للموافقة النهائية عليه حيث كان هناك قيد زمني قانوني اشترطه بنك الجزائر المركزي لإستكمال عملية زيادة رأس المال في فترة أقصاها 30 يونيو 2021م وأنه فور الحصول على الموافقة النهائية من بنك الجزائر سيتم عكس نسبة الملكية الجديدة (37,43%) في بيانات البنك المالية ، أما بشأن ورود ملكية البنك في بياناته المالية 14,42% حالياً فالسبب يعود إلى إحتساب 2,16% كملكية منفعة لأحد المستثمرين وهو أمر قانوني و معمول به في الكثير من المصادر والمؤسسات المالية والإستثمارية. مشيراً إلى أن تعديل حصة بنك السلام البحرين الجديدة في مصرف السلام الجزائري وبالنسبة 37.43% حالياً قيد الموافقة من قبل بنك الجزائر المركزي. وسيتم توضيح الأمر وإعلان معلومات أكثر للسادة المساهمين بعد الحصول على الموافقة النهائية من بنك الجزائر المركزي. وأما بخصوص مبلغ الاكتتاب، المدفوع من قبل بنك السلام، فقد تم تسجيله وفق القواعد المحاسبية المتعامل بها ضمن الأصول الأخرى لحين الموافقة الرسمية من قبل بنك الجزائر المركزي ، علمًا أن حسابات بنك السلام معتمدة من قبل مصرف البحرين المركزي و مدققة من قبل مدققي حسابات البنك وتعكس الصورة الحقيقية والوضع المالي للبنك بشكل عادل كما في 31 ديسمبر 2021م.

استفسرت ممثلة المساهم علي المرياطي عن الاستحواذ على بنك إثمار و رد عليها الشيخ خالد المعشنبي أننا في طور إنهاء العملية وفي إنتظار موافقة الجمعية العمومية غير العادية لبنك إثمار.

و ردأ على إستفسارها بشأن تحسُّن نسبة التسهيلات المتعثرة أوضح الشِّيخ خالد أن السبب يعود للجهود الذي قام به البنك في الفترة الأخيرة، و بالنسبة لفكرة تصنيف البنك وأشار الرئيس التنفيذي إلى أنه تم تأجيل موضوع التصنيف إلى حين البت في موضوع الإستحواذ على قطاع التجزئة من بنك إثمار.

ولما لم تكن هناك أية ملاحظات أخرى حول التقرير:

قرار رقم 5: أجازت الجمعية بالإجماع البيانات المالية الموحدة للبنك لسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021 كما تم تقديمها من قبل مجلس الإدارة.

6- المصادقة على وترخيص العمليات التي أجرتها البنك خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021 مع أي أطراف ذوي علاقة أو مع مساهمين رئيسيين في البنك، وكما هو مبين في ايضاحات البيانات المالية (رقم 28) من القوائم المالية الموحدة:
تم إيضاح المعاملات ذات الصلة بحسب إيضاح رقم 28 من القوائم المالية.

قرار رقم 6: أجازت الجمعية بالإجماع العمليات التي أجرتها البنك خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021 مع أي أطراف ذوي علاقة أو مع مساهمين رئيسيين في البنك، وكما هو مبين في ايضاحات البيانات المالية (رقم 28) من القوائم المالية الموحدة.

7- اعتماد توصية مجلس الإدارة بتخصيص صافي أرباح السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021 وبالبالغة قيمتها 21,37 مليون دينار بحريني، بالتوزيعات التالية:

- تحويل مبلغ 2,14 مليون دينار بحريني إلى الاحتياطي القانوني.
- توزيع أرباح بنسبة 7% من قيمة رأس المال الصادر والمدفوع للبنك، ولمجموع قيمته 16,38 مليون دينار بحريني عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021 ، على النحو التالي:
 - أرباح نقدية بنسبة 4% ولمجموع قيمتها 9,12 مليون دينار بحريني وذلك باستثناء أسهم الخزينة.

ب-أسهم منحة بنسبة 3% ولمجموع قيمتها 72,592 مليون سهم أي ما يعادل سهم واحد لكل 33.333 سهم من الأسهم المملوكة.

سيتم توزيع الأرباح على المساهمين المستحقين في 5 إبريل 2022، آخر يوم تداول لاستحقاق الأرباح، ليتم تقييد اسم المساهم في سجل الأسهم يوم الاستحقاق 20 مارس 2022 وأول يوم تداول بدون استحقاق للأرباح 21 مارس 2022.

- تحويل المبلغ المتبقى والبالغ 2,85 مليون دينار بحريني الى حساب الأرباح المستدقة.
ولما لم تكن هناك أية ملاحظات حول مقترن التوزيعات كما عُرض أعلاه.

قرار رقم 7: أجازت الجمعية بالإجماع على تخصيص صافي أرباح السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021 والبالغة قيمتها 21,37 مليون دينار بحريني، بالتوزيعات التالية:

- تحويل مبلغ 2,14 مليون دينار بحريني إلى الاحتياطي القانوني.
- توزيع أرباح بنسبة 7% من قيمة رأس المال الصادر والمدفوع للبنك، ولمجموع قيمتها 16,38 مليون دينار بحريني عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021 ، على النحو التالي:

أ- أرباح نقدية بنسبة 4% لمجموع قيمتها 12,9 مليون دينار بحريني وذلك باستثناء أسهم الخزينة.

ب- أسهم منحة بنسبة 3% ولمجموع قيمتها 72,592 مليون سهم أي ما يعادل سهم واحد لكل 33.333 سهم من الأسهم المملوكة.

سيتم توزيع الأرباح على المساهمين المستحقين في 5 إبريل 2022، آخر يوم تداول لاستحقاق الأرباح، ليتم تقييد اسم المساهم في سجل الأسهم يوم الاستحقاق 20 مارس 2022 وأول يوم تداول بدون استحقاق للأرباح 21 مارس 2022.

- تحويل المبلغ المتبقى والبالغ 2,85 مليون دينار بحريني الى حساب الأرباح المستدقة.

8- الموافقة على تخصيص مبلغ 690 ألف دينار بحريني كمكافأة لأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021:
أشاد المساهمون الحاضرون بأداء المجلس ولما ولم يكن هناك أي اعتراض على التوصية.

قرار رقم 8: وافقت الجمعية العمومية بالإجماع على تخصيص مبلغ 690 ألف دينار بحريني كمكافأة لأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021.

9- الاطلاع على ومناقشة تقرير حوكمة الشركات (Corporate Governance Report) للبنك للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021، وفقاً لمتطلبات مصرف البحرين المركزي ووزارة الصناعة والتجارة والسياحة:

استعرض سكرتير المجلس المستشار إيهاب أحمد أباز الجوابن والموضوعات التي شملتها تقرير مجلس الإدارة حول التزام البنك بمتطلبات حوكمة الشركات، وطلب من السادة المساهمين إبداء أي ملاحظات على تقرير حوكمة الشركات المعروض على الجمعية العامة للمناقشة والتعليق.

قرار رقم 9: أجازت الجمعية بالإجماع تقرير حوكمة الشركات (Corporate Governance Report) للبنك لسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021، وفقاً لمتطلبات مصرف البحرين المركزي.

10- الموافقة على تعديلات في نظام المكافآت الداخلي وتغويض مجلس الإدارة لإجراء التعديلات اللازمة عليه من وقت لآخر، حسب ما تقتضيه الحاجة، ويخضع هذا لموافقة مصرف البحرين المركزي؛ ولما لم تكن هناك أية ملاحظات أو اعتراض على المقترن.

قرار رقم 10: أجازت الجمعية بالإجماع تعديلات نظام المكافآت الداخلي وتغويض مجلس الإدارة لإجراء التعديلات اللازمة عليه من وقت لآخر، حسب ما تقتضيه الحاجة، ويخضع هذا لموافقة مصرف البحرين المركزي.

11- إبراء ذمة السادة أعضاء مجلس الإدارة عن كل ما يتعلق بتصرفاتهم كأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021؛ وافق السادة المساهمون على إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة.

قرار رقم 11 : أجازت الجمعية بالإجماع إبراء ذمة السادة أعضاء مجلس الإدارة عن كل ما يتعلق بتصرفاتهم كأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021.

12- تعيين أو إعادة تعيين السادة أعضاء هيئة الفتوى والرقابة الشرعية لسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022 وتغويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم؛

أوصى المجلس بإعادة تعيين السادة أعضاء هيئة الفتوى والرقابة الشرعية عن الفترة الازمة لسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022 وطلب من السادة المساهمين إبداء أي تعليق أو اقتراح على ذلك.

قرار رقم 12: أجازت الجمعية بالإجماع إعادة تعيين السادة الأعضاء الحاليين بهيئة الفتوى والرقابة الشرعية عن الفترة الازمة لسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022 وتغويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم وهم:

- 1- فضيلة الشيخ الدكتور / عدنان القطان**
- 2- فضيلة الشيخ الدكتور / فريد المفتاح**
- 3- فضيلة الشيخ الدكتور / نظام يعقوبي**
- 4- فضيلة الشيخ الدكتور / أسامة بحر**

13- تعيين أو إعادة تعيين مدققي الحسابات الخارجيين للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022 ، وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم، مع الأخذ بأن التعيين سيكون خاضعاً لموافقة مصرف البحرين المركزي:

أوصى المجلس بإعادة تعيين مدققي الحسابات الخارجيين شركة KPMG لأعمال التدقيق للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022 وطلب من السادة المساهمين إبداء أي تعليق أو اقتراح على ذلك.

أبدى المساهم السيد عبد الرحمن بن سنان (يملك حصة تمثل 0.001% من إجمالي أسهم البنك) اعتراضه على إعادة تعيين السادة KPMG بدعوى أنهم لم يفصحوا عن ملكية البنك في الجزاير بالشكل السليم ، كما أبدى المساهم السيد علي الطريف (يملك حصة تمثل 0.00005% من إجمالي أسهم البنك) اعتراضه على إعادة تعيين السادة KPMG مطالباً بتغيير المدققين كل خمس سنوات. ومن جانب الإدارة التنفيذية أوضحت أن المدققين الحاليين لم يكملوا الخمس سنوات. وكذلك، متطلب المصرف المركزي هو تغيير التشكيل بعد كل خمس سنوات وليس الشركة. ونحن في البنك نحترم دائماً على التقيد بقواعد المصرف المركزي وكذلك أفضل الممارسات في هذا الشأن. ولا يخفى على المساهمين بأن تعيين أو إعادة تعيين المدققين الخارجيين يخضع لعملية تحليل دقيقة ومقارنات قبل أن تطرح للمساهمين لموافقة عليها. ولما لم يجد بقية المساهمين اعتراضاً على توصية المجلس بإعادة تعيين السادة KPMG كمدققين خارجيين للبنك للسنة المالية 2022.

قرار رقم 13: أجازت الجمعية بالأغلبية المطلقة للمساهمين الحاضرين إعادة تعيين شركة KPMG كمدققي الحسابات الخارجيين للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022 وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم، وذلك خاضعاً لموافقة مصرف البحرين المركزي.

أوضح رئيس اللجنة المالية السيد يوسف إبراهيم أن البنك إستلم عدداً من الاستفسارات من المساهم على الطريف الذي طلب تضمينها مع ردود الإدارة التنفيذية في المحضر وذلك لعدم تمكنه من الحصول شخصياً وهي كالتالي:

- بشأن موضوع الخدمات المصرفية المفتوحة توضح الإدارة التنفيذية أن هذه الخدمات تتigh فرضاً عديدة وتغييرات جوهرية في المشهد المصرفي في البحرين.
- وبشأن معدلات الكفاءة التشغيلية ، توضح الإدارة التنفيذية بأن الكفاءة التشغيلية للبنك تعد من أدنى النسب مقارنة بنظائرها البنوك الإسلامية وسيتم تدريجياً تخفيض النسبة على السنوات اللاحقة بعد الاستحواذ.
- وبشأن الاستحواذ على أسهم شركات مدرجة وتأثيرات ذلك على موقف معدلات وكفاءة رأس المال، توضح الإدارة التنفيذية أن البنك سيظل بإذن الله يحافظ على مستوى جيد للكفاءة رأس المال.

وبشأن التزام البنك بالمادة 188 من حيث توزيع 5% أرباح لدفع مكافأة لمجلس الإدارة، توضح الإدارة التنفيذية بأن المادة 188 تشير إلى توزيع أرباح ما لا يقل عن 5% من رأس مال

17 00 55 00 ©

ص.ب. 18282، المنامة

مملكة البحرين

al-salambank.com

وبشأن إلتزام البنك بال المادة 188 من حيث توزيع 5% أرباح لدفع مكافأة لمجلس الإدارة، توضح الإدارة التنفيذية بأن المادة 188 تشير إلى توزيع أرباح ما لا يقل عن 5% من رأس مال الشركة المدفوع وليس بالضرورة أرباحاً نقدية. وعلىه، فإن البنك ملتزم بالقانون المعنوي في شأن مكافأة مجلس الإدارة، وليس هناك إستثناء في هذا الصدد مضيفاً أن مخصصات المجلس زادت نسبة لأنخراطه في الاجتماعات غير الاعتيادية بصفة مستمرة لتوجيهه للإدارة التنفيذية ورسم المخطط الإستراتيجي واتخاذ القرارات المناسبة لتحقيق الأهداف المرجوة، وعليه زادت عدد اجتماعات مجلس الإدارة مقارنة بالفترة الماضية.

فيما يتعلق بخفض نسبة تكالفة المخاطر وكيف تم الوصول إلى هذين المستويين المماثلين، يوضح رئيس الشؤون المالية أن البنك يفضل من الله وجهود مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية قدتمكن من تحسين جودة الأصول، وذلك بتسجيل موجودات ذات جودة عالية مع الحفاظ على الضمانات المناسبة، بالإضافة إلى التخارج من بعض المشاريع المتغيرة. وأما بخصوص عكس المخصصات، فقد سجل البنك 1,5 مليون دينار بحريني في 2021 مقارنة بـ 0,5 مليون دينار بحريني في الفترة الماضية. وكذلك شطب أصول تقدر بـ 11,9 مليون دينار بحريني مقارنة بـ 3,4 مليون في العام الماضي. ونطلع لبقاء النسب في الحدود الدنيا في المستقبل بإذن الله.

وتوضح الإدارة التنفيذية ردًا على استفسار حول جدول الحساسية، المشار إليه في إيضاح رقم 33.2 للبيانات المالية، أنه مطابق للمعايير المحاسبية المطلوبة في هذا الشأن، مضيفاً أن تحسين وتعزيز معدل العائد على متوسط الأصول ضمن خطة البنك المستقبلية.

كما توضح الإدارة التنفيذية بأن إلتزام وشفافية أعضاء مجلس الإدارة بقواعد الحكومة هو ما يميز هذا البنك. وأما بخصوص بعض مواد حوكمة الشركات، فإن أسباب الاستثناء مفصلة تفصيلاً كاملاً في تقرير حوكمة الشركات وليس ضمن أوراق الجمعية العادية، والتي في الغالب تكون مختصرة.

14-مناقشة ما يستجد من أعمال طبقاً للمادة 207 من قانون الشركات التجارية رقم (21) لسنة 2001 وتعديلاته اللاحقة:

ولما لم ترد أية مواضيع أخرى لمناقشتها كمستجدات على جدول الأعمال وفعليه فليس هناك ما يطرح تحت هذا البند.

ولما لم تكن هناك بنود أخرى على جدول أعمال الجمعية المنعقدة بصفة عادية، تقدم الشيخ خالد المعشنى رئيس الجمعية بشكره لجميع الحاضرين من المساهمين وممثلين الجهات الرسمية وفريق الإدارة التنفيذية على مساهمتهم الفعالة في إنجاح أعمال الجمعية العادية، وأعلن فض الاجتماع ورفع الجلسة.

رفعت الجلسة في تمام الساعة 12:00 ظهراً

المستشار / إيهاب عبداللطيف أحمد
نائب الرئيس التنفيذي - مقرر الاجتماع

الشيخ خالد بن مستهيل المعشنى
رئيس مجلس الإدارة - رئيس الجمعية